العدد (1445) السنة السادسة - الاحد (1) اذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حي البتاويين : حفريات في كل بقعة وأكوام القمامة تلوث الأزقة !

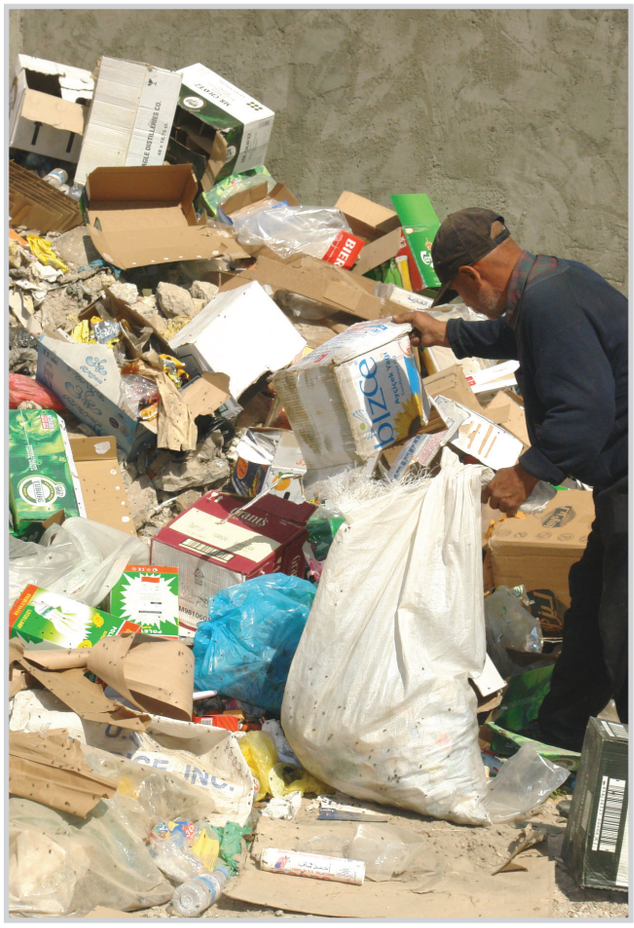

- استحداث شبكة مجار بتصاميم تعود لسنة ١٩٨٠
- اكثر من ٦٠٪ من الاطفال تَركوا مدارسهم ويعملون في الكدية !
- بعض السكان توقع كارثة صحية لكثرة الجرذان والكلاب السائبة

بغداد/ كريم الحمداني

تصوير/ مهدي الخالدي

كانت البتاويين منطقة زراعية حتى فترة قريبة، وجاءت تسميتها بالبتاويين من جمع بتاوي، وهم مزارعون نزحوا من قرية البت في النهروان، واقاموا فيها في القرن التاسع عشر، وهذه المنطقة محصورة بين حديقة الامة في الباب الشرقي نزولا الى ساحة الفردوس، ومن شارع النضال الى شارع السعدون الذي هو احد شوارع بغداد المهمة، وكان يسمى شارع(كلواذى) نسبة الى القرية البابلية الصغيرة/ الكرادة الشرقية/ التي يقع بابها في الباب الشرقي، ويبدأ الشارع من ساحة التحرير نزولا باتجاه الكرادة حيث ساحة الفتح امام المسرح الوطني، واخذ الشارع اسمه من عبد المحسن السعدون رئيس وزراء العراق الاسبق الذي انتحرعام ١٩٢٩ ، وله تمثال امام ساحة النصر من الجبس، بعد ان تعرض النصب البرونزي للسرقة خلال احداث ٢٠٠٣ ، لكن احد الفنانين اعاد تشكيله من جديد بالجبس وعاد السعدون ليقف متفرجاً على ارجاء شارعه، مستبقلاً .

كان الشارع في بدايته يسمى بشارع البتاويين ايضا، وهو عبارة عن ممر يربط مناطق متعددة، ويمتد من البتاويين الى شارع ابو نواس، ويضم بقايا بساتين ومزارع صغيرة حتى النصف الاول من القرن العشرين. وكان يضم بستان مامو وبستان الخس في ساحة النصر الحالية، ومحلات الاورفلية وفيها سينما السندباد الذي كان اسمها اول الامر سينما الاورفلي، وقد بنيت على موقع مقهى الاورفلي القديمة، وزال اثر هذه المقهى سنة ١٩٣٠ وأخيرا شيدت على اطلالها سينما السندباد، والثاني مقهى سعيد العبد وتبعد مسافة مئة متر عن مقهى الاورفلي وكرد الباشا وعكد الخناق، ولم يكن الشارع يحتوي على دور سكنية او بنايات تجارية ولكنه يمر بجانب القصر الابيض الذي كان مقرا للملك في بغداد .

بدأ تطويرشارع السعدون في الثلاثينيات من القرن الماضي، ومعظم البيوت والمباني تعود الى النصف الاول منه، وفي بدايته كان من ارقى الشوارع وكانت منطقة البتاويين والقصر الابيض تعد من ارقى المناطق السكنية في بغداد ، وفي العقود التالية وبعد ان تبشأن هذا الشارع الى شارع تجاري رئيسي بدأت العوائل الميسورة بالانتقال الى مناطق اكثر هدوءا، وتبشأن ت البتاويين والقصر الابيض الى مناطق اقل رقياً، وبدأ يسكنها ذوو الدخل المحدود والعمال وكثرت فيها الاسواق والمطاعم والفنادق وعيادات الاطباء ومذاخر الادوية، خاصة في شارع المشجر قبل ان ينتقلوا بعد احداث ٢٠٠٣ الى مناطق اخرى في بغداد .

حال البتاويين اليوم

المار في أزقة البتاويين يجد صعوبة المشي في الغالبية منها ، وذلك لكثرة الحفر والمطبات واكوام القمامة والمزابل المفتوحة ومياه المجاري الآسنة ، يقول المواطن ابو بسام من سكنة محلة ١٠١ البتاويين انها من المناطق القديمة في بغداد، وهي مهملة حاليا من الجانب الخدمي، وتنتشر اكوام القمامة والفضلات في كل مكان، وهناك مشاكل في مجاري الصرف الصحي وكسر انابيب الإسالة جراء الحفريات وغيرها من الامور التي لا تسر.

اما المواطنة ام فاتن فأكدت ان نقص الخدمات وترك الازبال في نهايات الازقة لفترات والبيوت المهجورة، جعلها مأوى للحشرات والجرذان والكلاب السائبة، وان انتشار الجرذان في المنازل والشوارع تشكل قلقاً مستمراً للسكان في البتاويين ، بل ان بعضهم توقع حدوث كارثة صحية وانتشار مرض الطاعون الذي تسببه هذه الجرذان التي تتناسل بشكل كبير قياسا للحيوانات الاخرى. والكلاب السائبة تميز البتاويين بكثرتها خاصة وان هناك تلكؤا في معالجة هذه الامور في الجوانب الصحية والبلدية ، هذه المشكلة حاولنا طرحها على القسم البلدي في البتاويين لكن المسؤول المعني ابلغنا بواسطة (الموبايل) بأنه لديه اجتماع في دائرة بلدية الرصافة، وأحد المواطنين من زقاق ٩ قال: مضت عدة اشهر على حفر الزقاق بمسارين، وانجز العمل فيه، وكما ترى ترك على حاله. حفر واكوام تراب وقمامة ومجار طافحة. اما احد المربين وهو مدرس متقاعد، فقد تناول موضوعا خطيرا قائلاً: من الناحية التربوية، فاكثر من ٦٠٪ من اطفال المنطقة قد تركوا مدارسهم، او لم يدخلوها اصلا، ويعملون في اجواء شاذة جدا فبعضهم يعمل في بيع عقاقير الهلوسة والمنشطات والمشروبات الروحية، وآخرون يعملون وسطاء في بيوت الدعارة، وفي البتاويين ينتشر الاطفال المشردون من كلا الجنسين في النهار يتسولون، وفي الليل يتعاطون عقاقير الهلوسة!

مشروع المجاري مصمم سنة ١٩٨٠

معاناة المواطنين في البتاويين التي تبحث عن اجابة صادقة ومسؤولة عرضناها على رئيس المجلس البلدي في السعدون، وعضو هيئة خدمات بغداد في مجلس المحافظة عبد الرحيم صابر الحلو الذي تحدث عن هذه المعاناة قائلا: اننا نشعر بمعاناة المواطنين في البتاويين جراء العمل غير المنظم في تنفيذ مناقصة شبكتي المجاري الصحية والامطار التي احالتها امانة بغداد مطلع عام ٢٠٠٦ ، وبمدة انجاز سنة ونصف، وكان المفروض ان ينجز العمل في الشهر الثامن من العام الماضي، ولكن حدث تلكؤ ، وكما هو معروف ان ازقة البتاويين ضيقة، سبعة امتار، والعمل يتطلب حفر الازقة بمسارين الاول شبكة مجار صحية والثاني مجاري امطار. والمشكلة الاهم ان دائرة التصاميم في امانة بغداد زودت المقاول المنفذ بتصاميم تعود الى عام ١٩٨٠ من دون مراعاة النمو السكاني والعمراني الذي حصل طيلة هذه الفترة في المنطقة. وبشأن ت هذه المناقصات الى عقود للمقاولين، اول مشكلة حصلت في هذا المشروع نحو سبعة الآف متر انابيب نقص جراء هذه التصاميم و حساباتها القديمة، الامر الثاني ان المنطقة ضيقة كما اسلفت، فيحدث تكديس الانقاض والاتربة في نهايات الازقة بانتظار الفرصة لنقلها الى موقع الطمر، وللاسف اقول إنها في بعض الازقة بقيت على حالها بسبب قلة المتابعة على المشاريع والمجاري، مثلا دائرة المشاريع في امانة بغداد تعمل على انجاز عشرة الى خمسة عشر مشروعا في آن واحد ببغداد، مخصص لمتابعتها اثنان من المهندسين فقط، وهذا الامر ادى الى ان بعض المقاولين يعملون كما يحلو لهم من دون متابعة. وعن دور المجلس الرقابي، اوضح عضو هيئة الخدمات: ليس لدينا أي تصور عمّا تقوم به الامانة من اعمال، حيث لم يجر التنسيق معنا، ونفاجأ بدخول آليات الى المنطقة وعندما نسأل عن ذلك يقال لنا ان هذه الآليات تعود الى احد المقاولين لانجاز عمل لحساب الامانة. والغريب انه حتى الدائرة المسؤولة، وهي دائرة بلدية الرصافة، عندما نسألها لماذا لا يتم التنسيق معنا نعرف بأنهم لم يستشاروا بالعمل الذي ينفذه احد المقاولين في رقعتهم الجغرافية، وان دوائر المشاريع او المجاري لا تكلف نفسها حتى بأشعار البلدية عن اعمالها في تلك المنطقة، ولذلك نتج عن ذلك اعمال بنوعيات رديئة وليس بالمستوى المطلوب وهدر للمال العام جراء عدم التنسيق.

وعن بعض الأزقة التي صبت مساراتها وسرعان ماخربت، أضاف: ان صب المسارات هي مقاولة ثانية رست على ذات المقاول الذي ينجز اعمال شبكة المجاري، ولكن هذا العمل لم يصمد كثيرا اذ سرعان ما تبشأن ت الازقة وكأنها مفروشة بمادة السبيس، المفروض من السيطرة النوعية في امانة بغداد متابعة هذا العمل وفحصه وايقاف غير المطابق للشروط الفنية، ولكن لم يحصل ذلك والسبب اقول مرة اخرى هو انعدام المتابعة، وكمجلس بلدي محلي ليس من حقنا ايقاف العمل المخالف ولدينا فقط صلاحية كتابة توصيات الى مراجعنا وهي سلسلة طويلة تتطلب وقتاً، واحتمال ان ينجز العمل والمقاول يتسلم المبلغ ويرحل!

وعن الشركة التي تنفذ الاعمال في البتاويين ، اكد الحلو ان امانة بغداد إحالت العمل الى احد المقاولين وليس إلى شركة، وهذا المقاول قسّم البتاويين الى ثلاثة اقسام للعمل كمقاولين آخرين ، من ساحة التحرير الى ساحة النصر (مقاولة)، ومن ساحة النصر الى مركز شرطة السعدون (مقاولة)، ومن المركز الى ساحة الفردوس (مقاولة ثالثة). وكلهم بدأوا بحفر ازقة المنطقة في آن واحد حتى تبشأن ت الى ساحة شبيهة بساحات المعارك من كثرة الحفريات واكوام الاتربة. وكان من المفروض ان ينجز العمل تدريجياً، زقاقاً بعد زقاق، والسنة والنصف الممنوحة للمقاول كافية ولكنه يفكر غير هذا التفكير، لذلك ادخل الآليات وبدأ بحفر البتاويين كلها تخلصاً من ايجار المعدات والعاملين عليها، ووضعنا بهذه (الورطة) وماكان عليه ان يفعل فعلته هذه لو كانت هناك متابعة من قبل دائرة المجاري او غيرها من دوائر امانة بغداد.

وحين سألناه عن كلفة مشروع مجاري البتاويين ، اوضح رئيس المجلس ان كلفة مشروع المجاري في البتاويين ، صحية وامطار، بلغت اكثر من (١٣) مليار دينار عدا صب المسارات والاكساء فهي مشاريع اخرى لا اعرف ما المخصص لها؟

بعد ذلك حاولت مع رئيس المجلس اللقاء بأحد المقاولين او المهندسين العاملين لديهم لبيان رأيهم بشأن الاعمال، ولكن كل محاولاتنا ذهبت هباءً، الأمر الذي اضطرني الى الذهاب الى احد اماكنهم الميدانية قرب شارع النضال، ولم اجد سوى عمال صيانة الآليات ، وأيقنت بأنهم كانوا يتهربون من مواجهة الصحافة!!

مشكلات التبني بين التشريع والواقع

بغداد / نورا خالد

التبني ظاهرة تفرزها المتغيرات الاجتماعية التي تحصل في الكثير من المجتمعات، وبرغم اختلاف وجهات النظر عنها فإنها باتت اقرب الى الامر الواقع، كونها تحمل في طياتها دلالات انسانية.

ويتلخص التبني في امور كثيرة، منها العقم الذي يصاب به الرجل والمرأة على حد سواء، او فقدان الاباء والامهات في الحروب والكوارث الطبيعية وتبني العوائل لأطفالها، فضلا عن مجهولي النسب الذين تضج بهم معاهد الايتام.

ومهما تكن الاسباب فان الحالة هذه تفرض علينا النظر فيها والتعرف عليها من كل جوانبها الدينية والاجتماعية والاخلاقية . وانطلاقا من هذا كله قمنا بهذا التحقيق الذي حفل بآراء كثيرة، فتوجهنا الى احدى المحاكم في بغداد، والتقينا بأحد القضاة الذي فضّل عدم ذكر اسمه، وسألناه بشأن مسألة ضم الاطفال او (التبني)، والآلية التي تتم فيها، فأجاب قائلا: هناك العديد من الاجراءات التي يجب اتخاذها لضم الاطفال، فعلى الزوجين ان يتقدما بطلب مشترك الى محكمة الاحداث لضم صغير، يتيم الابوين، او مجهول النسب اليهما، وعلى محكمة الاحداث قبل ان تصدر قرارها بالضم ان تتحقق من ان طالبي الضم عراقيان ومعروفان بحسن السيرة، وعاقلان وسالمان من الامراض المعدية وقادران على اعالة الصغير وتربيته وان يتوفر فيهما حسن النية، بعد ذلك تصدر محكمة الاحداث قرارها بالضم بصفة مؤقتة ولفترة تجريبية امدها ستة اشهر، يجوز تمديدها الى ستة اشهر اخرى، وترسل المحكمة خلال هذه الفترة باحثا اجتماعيا الى دار الزوجين مرة واحدة في الاقل كل شهر، للتحقق من رغبتهما في ضم الصغير ومن رعايتهما له، ويقدم بذلك تقريرا مفصلا الى المحكمة . ويضيف : اذا عدل الزوجان او احدهما عن رغبته في ضم الصغير خلال فترة التجربة، او تبين لمحكمة الاحداث ان مصلحة الصغير غير متحققة في ذلك، فعليها الغاء قرارها بالضم وتسليم الصغير الى اية مؤسسة اجتماعية معدة لهذا الغرض، واذا وجدت محكمة الاحداث بعد انقضاء فترة التجربة ان مصلحة الصغير متحققة برغبة الزوجين الاكيدة في ضمه اليهما، تصدر المحكمة قرارها بالضم، ويتم الإقرار بنسب مجهولة النسب امام محكمة الاحداث وفق قانون الاحوال الشخصية، ويعتبر الصغير مجهول النسب مسلما عراقيا، ما لم يثبت خلاف ذلك، ومن ثم على محكمة الاحداث ارسال نسخة من قرارها بالضم او بالاقرار بالنسب الى مديرية الجنسية والاحوال المدنية العامة لقيدها في سجلاتها. واضاف القاضي: هناك العديد من الالتزامات تترتب على طالبي الضم اتجاه الطفل وهي الانفاق على الصغير الى ان تتزوج الانثى او تعمل، والى ان يصل الغلام الحد الذي يكسب فيه امثاله ما لم يكن طالب علم او عاجزا عن الكسب لعله في جسمه علة او عاهة في عقله، ففي هذه الحالة يستمر الانفاق عليه لحين حصول طالب العلم على الشهادة الاعدادية كحد ادنى عند بلوغه السن التي تؤهله للحصول عليه، أوحتى يصبح العاجز قادرا على الكسب والايصاء للصغير بما يساوي حصة اقل وارث على ان لا تتجاوز ثلث التركة، وتكون واجبة ولا يجوز الرجوع عنها. وهذا ما جاء في قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته، وحسب رأي القاضي فالتبني في الاسلام غير جائز، فلا يجوز التبني لمعلوم النسب، فالذي يحدث ان يؤخذ الطفل من عائلته المعروفة ليعطى الى اخرى، ويسجل وينسب باسمهم وهذا لا يجوز مما يسبب في المستقبل الكثير من المشاكل الاجتماعية، وهنا يأتي دور المحكمة في نفي واثبات النسب، فاذا كان هناك بيان ولادة صادراً من مستشفى فلا يمكن تغيير نسب الطفل الى العائلة الجديدة، فبيان الولادة دليل على نسبه الاصلي، اما اذا كانت الولادة في البيت عن طريق القابلة المأذونة، فتكون هناك حجة ولادة وهنا يتم تغيير النسب فلا يوجد دليل على نسب الطفل الاصلي، فاذا جاء الاهل وأقروا ان هذا ليس طفلهم وهو طفل العائلة الاخرى واقر الجميع بذلك فيحكم بنفي نسب الطفل ونسبه الى العائلة الاخرى حسب شهادة الشهود .

قضية التبني كظاهرة اجتماعية لها وجوه عدة، وتحتمل كثيرا من الآراء، فالمحامي طارق مهدي قنديل يعتقد أنه لم يرد في القانون المدني العراقي نص يحدد مفهوم التبني بشكله المعروف كما في قوانين الدول الاخرى وبالاخص الاوروبية، وسبب ذلك كما يقول كون القانون المدني العراقي جاءت معظم احكامه من الشريعة الاسلامية، ومن المذهب الحنفي واعتماده على مجلة الاحكام العدلية العثمانية ومرشد الحيران لقدري باشا، عكس القوانين الاوروبية التي تعتبر التبني والولد غير الطبيعي مسألة اعتيادية نصت عليها تلك القوانين، وقد عالج القانون المدني العراقي مسألة البنوة الشرعية والولاية وسائر الواجبات ما بين الاباء والابناء والاشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية وحالة اللقيط، وهذا كله يتعلق بمسألة الجنسية العراقية . وعلى الرغم من ان التبني في الاسلام غير وارد الا انه في الحياة الاجتماعية يلجأ بعض الناس اليه، ممن لم يرزقوا باطفال فيأخذوا الطفل من المستشفى او الملجأ ويتبنوه كطفل لهم، ويسجل باسمهم مما يخلق مشاكل اجتماعية كثيرة، وهناك قواعد عامة تحدد اطر التبني ومنها ان يكون المتبني بعمر معينة يستطيع معها ان يعيل المتبنى وان لا يكون لديه اولاد شرعيون وقت التبني، ويكون حسن السيرة والسلوك وان يرضي الزوج الآخر. هذه هي شروط المتبني

اما المتبنى فيجب ان يكون قاصرا ويجوز تبني البالغ بشرط ان يكون اقل عمرا من المتبني، كما ولا يجوز تبني اكثر من شخص ما لم يكن الزوج متزوجا زوجتين، ويحصل التبني بعقد رسمي يحرر بحضور الطرفين وتصدقه المحكمة، ويرث المتبنى المتبني، ويجوز الطعن في الاجراءات وفي الارث الذي يكون للمتبني من قبل من له مصلحة في ذلك، كأن يكون اشقاء وشقيقات المتبني او من له مصلحة في ارث المتبني خاصة بعد وفاته، والتبني لا يخرج المتبنى من عائلته الاصلية اذا كان معلوم النسب وبقي حاملا لاسم عائلته الحقيقية، و لايحرمه حقوقه فيها، ويكون للمتبني حق تأديب من تبناه وتربيته وحق الموافقة على زواجه، وللمتبنى جميع الحقوق المنصوص عليها في الميراث ما لم يطعن من له مصلحة في نفي نسب المتبنى.

أما الباحث الاجتماعي (احمد علي) فله رأي آخر في موضوع التبني، اذ قال: إن مسألة العمر هي مسألة مهمة في التبني، حيث ان الطفل اذا كان صغيرا يمكن بناء شخصيته كيفما يشاء المتبنيان، ويمكن ان ينشأ بالشكل الذي يريدانه من حيث نقل الافكار والمبادئ التي تنمو مع هذا الصغير وجعله بالصورة المثالية، اذ ان الطفل يقوم بملاحظة وتقليد ما يقوم به الآباء وهنا يستطيع المتبني تربية الطفل الذي تبناه بالطريقة التي يرغب فيها. وأفضل طريقة للتبني ان يحتفظ الطفل باسمه الحقيقي والاعتراف بأبويه الحقيقيين، وافهامه بانه في عائلته الثانية، وانه في طريقه الى ان يكون احد افراد هذه العائلة، وارى ان تبني الصغار افضل من الكبار لانه يسهل السيطرة على الصغير، ويجب ان يكون اختياره دقيقا وبتأن بعد معرفة عائلته ان كان معروف النسب، وان كان مجهول الابوين فان ذلك لا يؤثر في تربيته حيث ان الانسان كما هو معلوم يتأثر بالواقع الاجتماعي الذي ينعكس سلبا او ايجابا، ولهذا فهو يتأثر بالذين يعيشون معه ويؤثرون عليه، ولا علاقة للابوين اللذين ولداه وهذا ثابت اجتماعيا وطبيا. الباحثة الاجتماعية كوثر سمير من جانبها اعتبرت مسألة الرغبة الصادقة لمن يريد القيام بالتبني مهمة جدا لانجاح هذه العملية، وقالت: عندما تتولد الرغبة لدى الازواج الذين مضت سنوات عديدة على زواجهم ولم يتمكنوا من الانجاب لأسباب عديدة في ان يكون لديهم طفل يفكرون في التبني. ولكن قد ينتاب احد الزوجين شعور بانه قد لا يحب من تبنياه كحبهما للطفل ان كان من صلبهما ولكن سرعان ما تتبدد هذه الشكوك وهم يرون الطفل وقد اصبح جزءا مهما من عائلتهما، خاصة وان شعرت المرأة بان تبني هذا الطفل اسهل بكثير من عملية الولادة والتعب. وتؤكد الباحثة ان الاستعداد النفسي مهم لمن يريد التبني فيجب ان يكون الزوجان على استعداد لضم هذا الصغير وان يكونا قادرين على تربيته وادارة شؤونه على اتم وجه واحسن صورة .

آراء شرعية

لمعرفة رأي الشريعة الاسلامية في مسألة التبني كان لقاؤنا اولا مع السيد صالح الحيدري رئيس ديوان الوقف الشيعي الذي اجابنا بشأن الموضوع قائلاً: اذا كان المقصود بالتبني هو قيام عائلة معينة بتربية طفل يتيم الابوين، او لاي سبب اخر، وتقديم العون له في الامور الحياتية حتى يصبح قادرا على تحمل اعباء الحياة بنفسه فليس هناك مانع شرعي في ذلك، اما المانع الشرعي فهو عندما يسجل هذا الطفل باسم العائلة التي تبنته، وما يترتب على هذا التسجيل من حقوق شرعية كأي وريث لهذه العائلة، فهذا الامر لا يجوز اطلاقا، ولا يجوز نسب هذا الطفل الى اب غير ابيه الشرعي او ام غير امه. اذن لا يوجد مانع من رعاية الاولاد وتربيتهم مع ملاحظة مهمة وهي القضية الشرعية داخل البيت للولد والبنت ايضا، ويعني هذا عندما يبلغ الولد سن البلوغ فيجب على المرأة التي ربته ان ترتدي الحجاب عندما تراه، وكذلك البنت يجب ان ترتدي الحجاب امام الرجل الذي قام بتربيتها، فجميع المذاهب ترى انه لا يجوز ان يعتبر هذا الشخص ابنا لهذه العائلة ما لم يكن من صلب الاب، في كل المسائل الشرعية لا ينسب هذا الشخص الى العائلة التي قامت بتربيته، ولكن بالامكان تقديم مساعدة او هدية له بان يسجل باسمه مالا او بيتا او ما شابه ذلك، اما محمود الفلاحي مسؤول مكتب رئيس ديوان الوقف السني فأجابنا عن سؤالنا بشأن التبني قائلاً: بما ان الشريعة الاسلامية تحترم الطفولة وتدعو الى الحفاظ على الاطفال، فلا بأس من ان ينضم الطفل لأي سبب كان الى احدى العوائل الراغبة في رعايته، وتقديم العون له في الحياة من دون ان يسجل باسم تلك العائلة، وانما ينسب الى اهله الحقيقيين، ولنا شاهد في ذلك مسألة الرسول في حادثة زيد حيث ورد النص القرآني الصريح (ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله...) فلم يقل ان زيد بن محمد، على الرغم من تربية الرسول لزيد منذ صغره. وكذلك ما ورد في اية اخرى (ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله فان لم يتعلموا اباءهم فاخوانكم في الدين والله يعلم المفسد من المصلح)، اما في مسألة الارث فلا حق له في الميراث وانما يحق للشخص الذي قام برعايته وتربيته ان يوصي له بمال يساعده على العيش بكرامة. وعند سؤالنا له عن امكانية زواج المتبني من الفتاة التي تبناها اجاب : ليس هناك مانع شرعي من زواج المتبني للفتاة التي تبناها، لانه لا يوجد بينهما رابط قرابة يمنع الزواج منها.

ولمعرفة رأي الديانة المسيحية في مسألة التبني التقينا رجل الدين المسيحي خالد ايشو (كنيسة الكلدان) حيث أوضح ان التبني جائز في المسيحية اذ يكون الطفل المتبنى مثل الابن الحقيقي، ويتم تسجيله باسم العائلة التي تبنته فلا ضير في ذلك في الديانة المسيحية. ويتبع الشخص المتبنى الديانة المسيحية، اي دين العائلة التي قامت بتربيته، اما بالنسبة للارث فيتبع ذلك حالة العائلة المتبنية، فاذا كانت العائلة لديها اناث وهو الولد الوحيد بينهن فيعطى حاله كحال الاناث، اما اذا كان الشخص المتبنى هو الوحيد في العائلة فيتم اعطاؤه اما ربع التركة او نصفها اذا كان شخصا محترما بارا بعائلته التي تبنته، اما اذا لم يكن وفيا مع العائلة التي رعته وربته فلا يعطى شيئا من التركة، وتذهب الى غيره من الورثة في العائلة. ولكن المسألة المهمة انه لا حرام في المسيحية من تسجيل الطفل المتبنى باسم العائلة التي تبنته، كما لا يجوز الزواج من الانثى التي يربيها المتبني اطلاقا.

آراء المواطنين

افراح حسن لها في مسألة التبني رأي يرتبط بالعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع، اذ قالت : قبل زواجي كانت تنتابني مشاعر الامومة والعطف اتجاه الاطفال، رغبة في تربية طفل وتحمل مسؤوليته وتكاليفه خاصة ان زواجي جاء متأخرا بعض الشيء، وما كان يمنعني ويمنع غيري ايضا هو الزواج، ولكنني فكرت في التبني فعلا ، الا ان مسألة التبني في مجتمعنا محكومة بتقاليد وعوائق عديدة تمنع حدوثها ببساطة. واعتقد ان هناك الكثير من النساء لديهن مشاعر امومة لمن فاتها قطار الزواج ولديهن الامكانية المادية للقيام بذلك، وبالمقابل هناك العديد من الاطفال من هم بحاجة الى الرعاية والحنان فما الضير من الجمع بينهما ؟ حقا ان هناك قوانين تحدد هذه المسألة ولكن من الممكن تقريبها باتجاه الاستفادة من هذا الموضوع. كريم علي بدوره أدلى بهذا الرأي قائلاً: التبني حالة راقية لها مفاهيم اجتماعية تختلف من مجتمع الى اخر، ومن شخص لآخر، والتبني ليس عملية عاطفية حسب بل ينبغي ان تتم قبلها تهيئة الاشخاص الذين يريدون التبني من اختصاصيين في علم التربية والتحليل النفسي، كي ينمو الطفل بشكل سليم. وهناك العديد من الاطفال بحاجة الى رعاية والى عائلة تضمهم وتعتبرهم ابناءها، فالابوة والامومة ليستا في انجاب الاطفال وانما في رعايتهم وتربيتهم، ونشأتهم تتركز على تنمية مواهبهم النفسية والذهنية، فالتربية هي فن وعلم في آن واحد، وهي تهدف الى ايقاظ الذكاء والابداع عند الطفل واحترامه، وان يكون التعامل معه بواقعية. فتربية الطفل المتبنى ينبغي ان تعتمد على سلوك ايجابي ليكون شخصا قادراً على العطاء في المستقبل.

قصة من الواقع

هذه واحدة من قصص التبني العديدة التي حدثت وتحدث في المجتمع، لسبب او لآخر، فهي قصة تبيع فيها عائلة طفلها لعدم قدرتها على اعالته واخوته التسعة، وعائلة اخرى تشتريه بعد ان تأكدت ان لا امل لها في انجاب اطفال من صلبها، واحداث القصة هي أن امرأة كانت تحلم قبل زواجها بالامومة، فكانت لديها مشاعر حنان وعطف على الاطفال بشكل ملفت للنظر يختلف عن بقية شقيقاتها، ولديها رغبة كبيرة بان تصبح اماً لعدد كبير من الاطفال، ولكن شاءت الاقدار ان تتزوج من رجل اكتشفت فيما بعد انه غير قادر على ان يحقق حلمها في الامومة، حاول الزوج بعد ان اكتشف انه السبب في عدم القدرة على الانجاب ان يطرق كل الابواب من اجل الحصول على مبتغاه، إلا ان جميع محاولاته باءت بالفشل، خاصة بعد ان اكد له جميع الاطباء الذين زارهم انه عقيم ولا توجد فرصة واحدة لان يصبح ابا في المستقبل، وبعد مضي فترة اتفق الطرفان على ان الحياة يجب ان لا تتوقف عند هذا الحد، ففكرا في تبني احد الاطفال ووقع اختيارهما على عائلة لديها تسعة اطفال والام حامل في الطفل العاشر، والعائلة غير قادرة على اعالتهم، فحالتهم المادية صعبة جدا واتفقت العائلتان على ان يكون الطفل القادم من نصيب الزوجين غير القادرين على الانجاب، سواء كان ذكرا او انثى، مقابل مبلغ من المال. وفعلا، وبعد فترة ولدت الام مولودا ذكرا على يد القابلة المأذونة واعطته فورا الى العائلة التي تبنته وسجلته في بيان الولادة باسمها، بمساعدة تلك القابلة، واصبح المولود رسميا ولدا لتلك العائلة على الرغم من معرفتهم بان ذلك مخالف للشريعة، وحرصت تلك العائلة على عدم معرفة الطفل لعائلته الحقيقية، فبعد ان اخذوه من عائلته سافرا به الى محافظة اخرى كي لا يتمكن احد من معرفة مكانهم واحتمال مطالبة اهله الحقيقيين به برفع قضية اثبات للنسب، والطفل يبلغ من العمر الان عشر سنوات ولا يعرف سوى عائلته التي ربته واغدقت عليه بالحنان والحب، وهو بدوره يعتقد انهم اهله الحقيقيون، وهم حريصون كل الحرص على عدم معرفته للحقيقة خوفاً على مشاعره، وخوفاً من ان يخسروه بعد ان اصبح كل شيء في حياتهم.